

## The Extent of Applying The Digital Economy To The Development of The Palestinian Banking System Electronic Banking – Form

Ziad Jalal Aldammagh<sup>1</sup>, Mohamed Osama Hassanaia<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Gaza University, Palestine, z.aldammagh@gmail.com

<sup>2</sup> Gaza University, Palestine, mohammadhassanaia79@gmail.com

### ARTICLE INFO

Article history:

Received:25/12/2020

Accepted:18/03/2025

Online:31/12/2025

Keywords:

Digital economy

The banking system

Electronic banking

Electronic banks

JEL Code O33-E42-

E59-G21:

### ABSTRACT

The digital economy is a modern world that all countries strive to achieve by keeping pace with technology. The study aimed to identify the concept of the digital economy and electronic banking services, as well as the extent of application of the digital economy in the development of the Palestinian banking system., A model The researchers used the descriptive and analytical approach, where the study reached several results, the most important of which is that the Israeli occupation is a major reason for the lack of development of the digital economy in Palestine, the Palestinian economy suffers as a result of its connection with the Israeli economy, the study reached a number of recommendations, the most important of which is the need to work on developing the infrastructure for the digital economy, Enhancing the importance of electronic banking by banks.

## مدى تطبيق الاقتصاد الرقمي في تطوير النظام المصرفي الفلسطيني الصيرفة الالكترونية – نموذجاً

زياد جلال الدماغ<sup>1</sup>، محمد اسامة حسنية<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة غزة، فلسطين، z.aldammagh@gmail.com

<sup>2</sup> جامعة غزة، فلسطين، mohammadhassanaia79@gmail.com

### معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 2020/12/25

تاريخ القبول: 2025/03/18

تاريخ النشر: 2025/12/31

### الكلمات المفتاحية

الاقتصاد الرقمي

النظام المصرفي

الصيرفة الالكترونية

البنوك الالكترونية

JEL Code:O33-E42-

E59-G21

### المخلص

يُعتبر الاقتصاد الرقمي عالماً حديثاً تسعى لتحقيقه كافة الدول عبر مواكبة التكنولوجيا ، هدفت الدراسة معرفة مفهوم الاقتصاد الرقمي والصيرفة الالكترونية ، كما هدفت معرفة مدى تطبيق الاقتصاد الرقمي في تطوير النظام المصرفي الفلسطيني "الصيرفة الالكترونية نموذجاً استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي ، حيث توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن الاحتلال الاسرائيلي سبباً رئيسياً في عدم تطور الاقتصاد الرقمي في فلسطين، الاقتصاد الفلسطيني يعاني نتيجة ربطه بالاقتصاد الاسرائيلي ،توصلت الدراسة لعدد من التوصيات أهمها ضرورة العمل على تطوير البنية التحتية للاقتصاد الرقمي، تعزيز أهمية الصيرفة الالكترونية من قبل البنوك

## -مقدمة:

إن التحولات الهائلة في مجالات التقنيات والمعلومات وانتشار العولمة وما رافقها من ثورة في عالم التكنولوجيا أوجد حاله متقدمة للحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في دول العالم التي تحظى بالتطور التكنولوجي، حيث قفزت التحولات بالقطاعات الاقتصادية المختلفة بدرجات مرتفعة ، حيث ساهم هذا التطور بإحداث نقلة نوعية في الأساليب التقنية لنحو متطور ولقد تفاعلت وتشابكت الأنشطة الاقتصادية ، لقد أوجد مفهوماً حديثاً يعرف بالاقتصاد الرقمي، فلقد تأثرت القطاعات الاقتصادية ايجاباً مع التغير الحاصل في بيئة العمل من خلال اقتصاد يقوم على استثمار التكنولوجيا بتحويل البيانات لأرقام وتحليلها وفق نظام رقمي يتجاوز الحدود الجغرافية، حيث ساهم ذلك في ظهور مفهوم الصيرفة الالكترونية التي تساهم بتطور النظام المصرفي والذي ينعكس ايجاباً على مستويات الخدمات من حيث الجودة والأداء المقدم للمستثمرين والعملاء بالبنوك فبات إنجاز المعاملات المصرفية لا يحتاج لجهد ووقت أو تعامل مع موظفي البنك بل يتم الاكتفاء بالتعامل مع البرامج الالكترونية من خلال الهاتف أو الحاسوب المحمول للبنوك الالكترونية وانجاز كافة المعاملات البنكية أو الايداع او السحب من خلال الآلات الصرافة الالكترونية أو البطاقات الذكية.

## مشكله البحث:

لقد كان التقدم بمستويات التكنولوجيا وأنظمة المعلومات أثر كبير على النظام المصرفي في كل بقاع العالم وكون فلسطين تمثل جزء من هذا العالم المتسم بسرعة التغير يحاول النظام المصرفي الفلسطيني مواكبة التقدم التكنولوجي حيث هناك فجوة ليست هينة بين النظام العالمي والنظام المصرفي الفلسطيني خاصة بكون فلسطين ما زالت تحت الاحتلال ويسيطر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والبنية التحتية التي لا زالت تحتاج لجهد لإحداث نقلة نوعية ولقد تكونت مشكلة البحث من خلال الاجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما دور الاقتصاد الرقمي بتطوير النظام المصرفي الفلسطيني من خلال الصيرفة الالكترونية؟ حيث ينبثق عن هذا السؤال الأسئلة فرعية التالية:

1. ما هو مفهوم الاقتصاد الرقمي وأهميته وخصائصه؟
2. ما هو النظام المصرفي والصيرفة الإلكترونية؟
3. كيف يساعد تطبيق الاقتصاد الرقمي والصيرفة الإلكترونية في تطوير النظام المصرفي الفلسطيني؟

## فرضيات البحث:

1. لا يخدم تطبيق الاقتصاد الرقمي في تقدم النظام المصرفي الفلسطيني.
2. لا تساهم تطبيق الصيرفة الالكترونية في فلسطين في تطوير النظام المصرفي الفلسطيني.

## أهداف البحث:

1. تسليط الضوء على مفهوم الاقتصاد الرقمي والصيرفة الالكترونية.
2. معرفة واقع النظام المصرفي وتطبيقات الصيرفة الالكترونية
3. التعرف مستويات التطور بالقطاع المصرفي الفلسطيني بتطبيق الاقتصاد الرقمي والصيرفة الإلكترونية.

## أهمية البحث:

إن أهمية البحث تكمن بأنه من الأبحاث الحديثة في البحث العلمي، حيث أن التغيرات المتواصلة في التقنيات وتكنولوجيا المعلومات و سرعتها بالتأثير على بيئة الأعمال المختلفة والقطاعات الاقتصادية المتنوعة خاصة في الأنظمة المصرفية التي بات الاقتصاد الرقمي يحتل مكانه متقدمة في تطور الأنظمة ودوراً بارزاً في تحقيق مميزات تنافسية على مستويات المصارف التي يمكن من خلاله تحقيق تكلفة أقل وهوامش ربح مرتفعة مقارنة بالنظام التقليدي حيث نموذج الصيرفة الإلكترونية مثلاً حديثاً للتطورات باستخدام لغة الأرقام والبرمجيات لخدمة العملاء والمستثمرين.

**مصطلحات البحث:**

**الاقتصاد الرقمي:** يعرف بأنه عبارة عن الاقتصاد القائم على شبكة الانترنت أو كونه يتعامل مع المعلومات الرقمية الزبائن الرقميين والشركات الرقمية والتكنولوجيا والمنتجات الرقمية (جعفر جاسم، 2013، ص23).

**الجهاز المصرفي:** يعتبر النظام المصرفي جزء من النظام المالي وهو نظام يقيم مجمل النشاطات التي تمارس من خلالها العمليات المصرفية، خاصة تلك المؤسسات التي تتعامل وتمنح الائتمان ويشمل الجهاز المصرفي المنشآت المالية، السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العامة" (فريدة يعدل، 2005، ص143).

**الصيرفة الإلكترونية:** أي إجراء العمليات المصرفية إلكترونياً من خلال استخدام التقنيات التكنولوجية والمعلوماتية بكافة أشكالها من سحب وإيداع ودفع وائتمان أو تعامل في الأوراق المالية وغير ذلك من أعمال البنوك، وفي ظل ذلك تسهل على العميل القيام بمختلف معاملاته البنكية من أي مكان أو في أي زمان يريد (رحيم حسين، 2008، ص14).

**البنوك الإلكترونية:** تتمثل في كونها منافذ الكترونية تستخدم الشبكة العنكبوتية لتقديم الخدمات المصرفية من خلال المواقع المتطورة والبرامج الكترونية دون تدخل القوي البشرية بإنجاز المعاملات ودون التحرك للموقع البنكي بأقل مدة زمنية وبجهد أقل وباختيارات متعددة من الخدمات المصرفية.

**الدراسات السابقة والإطار النظري:**

**جلال عبد الجليل وأخرون (2020)**

تناول الباحث بدراسته بعنوان آليات إدارة مخاطر الصيرفة الإلكترونية في المنظومة الجزائرية، حيث هدفت الدراسة للتعرف بإدارة المخاطر المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية في ثوبها الدولي، كما أنها تسعى للكشف عن حال المنظومة المصرفية الجزائرية ومدى مواكبتها للمعايير العالمية، أوصت الدراسة بجملة من التوصيات، كضرورة تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الإلكترونية، الاستفادة من خبرات الدول العربية (جلال عبد الجليل، وافي ناجم، 2020، ص1).

**دراسة نبيل محمد عبد الجليل (2020)**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز كفاءة القطاع المصرفي حيث ركزت الدراسة على دراسة تحليلية للمصارف التجارية بمدينة الجميل وقد خلصت الدراسة إلى أن استخدام الاقتصاد الرقمي له دور إيجابي على المصارف التجارية بمدينة الجميل من خلال زيادة حجم المعاملات وزيادة الأرباح وخفض التكاليف والقدرة على تسهيل الخدمات المصرفية للعملاء إضافة لإدراك العاملين بالمصارف التجارية على أهمية ومزايا استخدام الاقتصاد الرقمي داخل المصارف كما توصلت بان المصارف التجارية المبحوثة تدرك مدى الصعوبات التي تواجه هذه المصارف في استخدام الاقتصاد الرقمي وهذا يستنتج منه كيفية إدراك هذه الصعوبات والعمل على تفاديها .

## 1- المفاهيم الأساسية للاقتصاد الرقمي:

### 1-1- نشأة الاقتصاد الرقمي:

بات العالم اليوم يتسم بالعصر الالكتروني ،الذي انعدمت فيه الحواجز والقيود المادية بواسطة الانترنت التي يستخدمها الملايين لأجل الحصول على المعلومات والأخبار أو إرسال البريد الالكتروني أو التداول بالأسهم والسندات وقد شهد الانترنت انتشارا سريعا مقارنة بوسائل الاتصالات العالمية الأخرى، حيث يشكل الانترنت البنية الأساسية للاقتصاد الرقمي أو المعرفي وأنها أصبحت بمثابة سوق الكترونية وقناه للاتصالات ربطت العالم بأسره (اخلاص النجار، 2007، ص27)، فلقد ظهر الاقتصاد الرقمي في فترة التسعينات لأول مره في فترة خضم ركود اليابان إلا أنه تم صياغته بصورة توسعية في كتاب دون تابسكوت (don tapscott) بعنوان الاقتصاد الرقمي الوعد والخطر في عصر الذكاء الشبكي والذي يعتبر من اوائل الكتب التي نظرت للإنترنت كطريقة لأداء الأعمال ثم تطور هذا المفهوم على وتيرة كبيرة في مختلف أنحاء العالم حيث أدخل دون تاب مدير الأعمال والاستراتيجي الكندي الاقتصاد الرقمي في عام 1995 حيث كان الانترنت في ذلك الوقت لايزال في بداياته كشبكة عالمية حيث صدر أول متصفح تجاري لشبكة الانترنت في شهر أكتوبر عام 1994" (نبيل محمد عبد الجليل، 2020، ص 2).

### 1-2 تعريف الاقتصاد الرقمي:

هو الاقتصاد الذي يعتمد على استعمال الثورة التقنية للمعلومات والاتصالات في القطاعات الجديدة العاملة في مجال التقنية الدقيقة ،كما يعرف بأنه الاقتصاد القائم على مبدأ إنتاج ونشر واستعمال المعرفة باعتبارها القوة الرئيسية الدافعة للنمو الاقتصادي وزيادة الثروة وتلعب فيه المعرفة والابداع والتجديد دوراً رئيسياً ومتنامياً في احداث النمو واستدامته ،وتعد المعرفة أهم عوامل النمو في الاقتصاد الرقمي بل انها تعد سلعة قائمة بحد ذاتها ، هذا وان اقتصاد المعرفة يمثل مرحلة النضوج لاقتصاد المعلومات الذي يركز على معالجة البيانات (سمير على ، 2002، ص222).

### 1-3 مزايا الاقتصاد الرقمي:

سرعة التقدم التقني والتطور في مجال التكنولوجيا أوجد حالة من التنافسية بين كافة المؤسسات والشركات العالمية للحصول على التقنيات التي تساهم بالتحول للاقتصاد الرقمي والتخلي عن الأنظمة التقليدية فلقد باتت مواكبة الثورة المعلوماتية ضرورة من ضروريات إنجاز الأعمال بأقل وقت ممكن وبتكلفة أقل حيث تتمثل مزايا الاقتصاد الرقمي بحصرها ببعض النقاط التالية:

- الاقتصاد الرقمي اقتصاد السرعة الفائقة: إن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد الحركة السريعة ووسيلة الأقمار الصناعية والبريد الالكتروني حيث تحتاج المؤسسات التي تنتم بالرشاقة بالحجم والتنظيم والمعلومات هذه السرعة؛
- الاقتصاد الرقمي اقتصاد لا حدودي: إن الموقع الجغرافي والحدود والعامل الزمني قد خفف أثرها بينما تعاضم دور المعلومات وأهمية الوصول، إن هذا الاقتصاد يركز على المعلومات التي هي المفتاح الى عولمة الاقتصاد؛
- المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي: إن الاقتصاد الرقمي يشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الالكترونية وخدمات التوصيل الالكتروني والبرمجيات والمعلومات لذا فإنها تختلف باختلاف حجم المعاملات الاقتصادية والتخصص والموارد الاقتصادية والقطاعات الاقتصادية ومكونات الناتج المحلي الإجمالي

وبذلك فإن هيكل السوق يختلف على وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الرقمي سواء كان ذلك المستوي محلياً أو عالمياً؛

- ضغط التكلفة لكل صفقة: يعد الانترنت حالة جيدة في مجال اجراء الصفقات تتمثل في النقرات تساوي الصفقات الأمر الذي يدفع الشركات الى مضاعفة الحجم الكلي للنشاطات بشكل غير مسبوق وبالتالي يكون فرصة صنع النقود من خلال النقرات ذات امكانية كبيرة؛
- الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرار: يمكن التحكم بالمعلومات بالاستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية وتساعد مهارات ادارة المعلومات في نجاح اتخاذ القرارات الاستثمارية بعيدة المدى بدقة" (محمد مدلول علي، 2020، ص 233).

#### 1-4 أهمية الاقتصاد الرقمي:

لقد ازدادت أهمية الاقتصادي في ظل البيئة المتغيرة والمتطورة في مجال التقنيات التكنولوجية وأصبحت الحاجة الملحة لاستخدام هذا الاقتصاد الحديث في ظل التطورات العالمية في قطاع الاتصال وتكنولوجيا المعلومات حيث تمثلت أهمية الاقتصاد الرقمي بالنقاط التالية من خلال حصر أهمها التي هي على النحو التالي:

- يمثل وسيلة فعالة في عصر يتسم بالسرعة والتنافسية؛
- يعتبر وسيلة متطورة خاصة في ظل جائحة كورونا عن طريق التواصل الالكتروني؛
- أداه متميزة للتواصل الفعال مع كافة أسواق الدول بأقل جهد وتكلفة؛
- يساهم توفر المعلومات باستمرار لخدمة اتخاذ القرار في الصفقات الاقتصادية والمالية؛

#### 1-5 أهم تطبيقات الاقتصاد الرقمي:

هناك عدد من التطبيقات تمثل ببناء متكامل للاقتصاد الرقمي حيث باتت القطاعات المختلفة أشبه بالحلقات تكمل إحداها الأخرى وهو ما ينعكس إجمالاً على إيجاباً على الاقتصاد للدول التي تحذو مواكبة التطورات التكنولوجية في مجالات التقنيات وتكنولوجيا المعلومات حيث يمكن حصر اهم التطبيقات بالنقاط التالية:

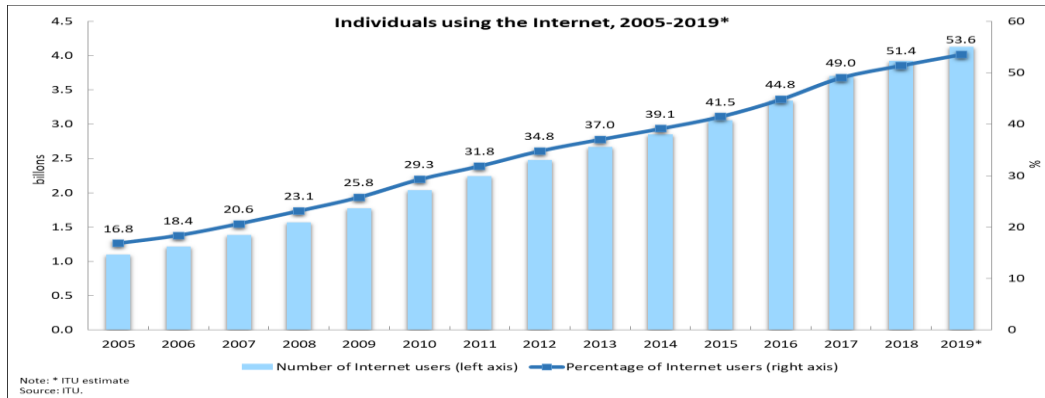
- التجارة الالكترونية حيث تعرف التجارة الالكترونية بأنها كل معاملة الكترونية تجارية من خلال شبكة الانترنت؛
- التسويق الالكتروني حيث يتمثل في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق الأهداف التسويقية من خلال شبكات الاتصال المباشر واتصالات الحاسب والوسائل التفاعلية الرقمية؛
- الاستثمار الالكتروني فلقد تطور الاستثمار على مستويات متقدمة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات لتداول وتبادل المعلومات المالية والاستثمارية الالكترونية فوراً مما يقلل من مخاطر الاستثمار ويزيد من الشفافية في المعلومات ويقلل من تكلفة ووقت الصفقات الاستثمارية (نبيل محمد عبد الجليل، ص9).

#### 1-6 مؤشرات الاقتصاد الرقمي:

إن هناك مؤشرات التي يجب أن تتوفر في كل دول وتعمل على تطويرها لأجل مواكبه الاقتصاد الرقمي بأن تقوم بتقييم جاهزيتها ومدى قدرتها على الاندماج استناداً للمؤشرات التي سيتم ذكرها حيث إن تطوير تلك المؤشرات نبع نتيجة للتحويلات الجذرية والديناميكية التي يمر بها الاقتصاد الرقمي حيث باتت السرعة التي تمر بها التقنيات والتطورات

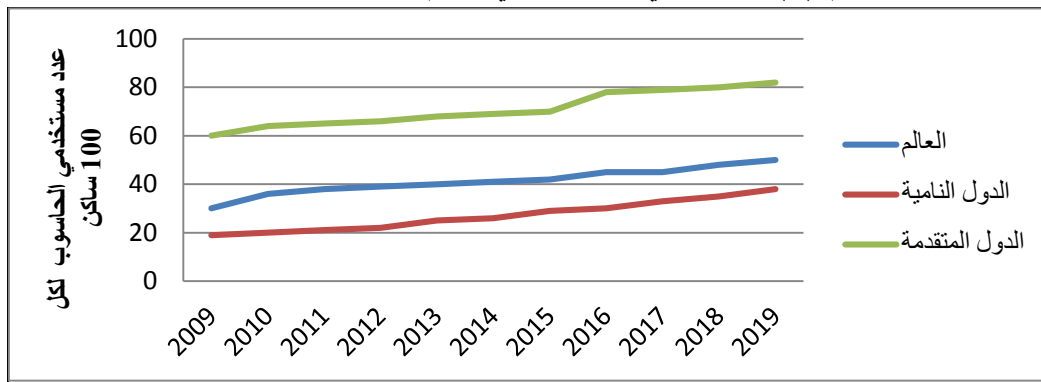
التكنولوجية بحاجة لتعديل المؤشرات باستمرارية وتحديد آثارها على الاقتصاد الرقمي وعلى مستويات المجتمع والدول في ظل عالم يتسم بالتغيير المستمر. فمن خلال مؤشرات البنية التحتية والتجارة الالكترونية وسلوك الأسعار وهيكل الشركات يمكن أن يقيس مدي تطورات الاقتصاد الرقمي بالدولة (حسين العلمي، 2013، ص6)، يقدر الاتحاد الدولي للاتصالات أنه في نهاية عام 2019، كان 53.6 في المائة من سكان العالم، أو 4.1 مليار نسمة يستخدمون الإنترنت وإن هذا المؤشر يدل على الاندفاع لاستخدام الانترنت وتأثيره في كافة الدول لاستثمار التكنولوجيا المعلوماتية لإنجاز الإجراءات وتبادل المعلومات بالدول المتقدمة والنامية خاصة بعد زيادة استخدام الهاتف النقال والكمبيوتر المحمول الذين سهلا استخدام الانترنت حيث تبذل الجهود في البني التحتية القادرة على تغطية متطلبات الاقتصاد الرقمي لتتمكن الدول من عملية التحول الرقمي والشكل رقم (1) يوضح مستخدمي الانترنت من سكان العالم للفترة 2015-2019 والذي يظهر مستويات الارتفاع بالاستخدام للتحول الرقمي في مجال الانترنت.

الشكل رقم (1): مستخدمي الانترنت من سكان العالم



المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات على الموقع: <https://www.itu.int/> بتاريخ 2020/11/20.

الشكل رقم (2): مستخدمي الحاسوب في العالم من 2009 إلى 2019



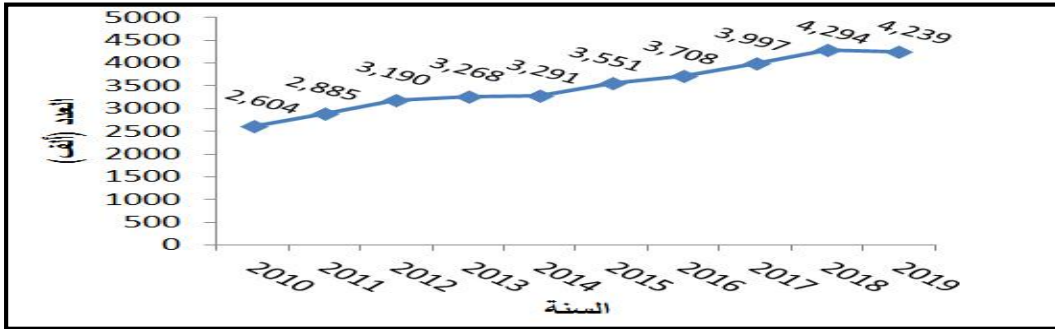
المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، على الموقع: <http://www.itu.int/> بتاريخ 2020/11/20

إن الأشكال السابقة تدل على مستوي التغيير في الزيادة باستخدام التكنولوجيا لمواكبة الاقتصاد الرقمي حيث باتت الأرقام في تغير مستمر نتيجة للتطور في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث أصبح استخدام الانترنت وأجهزة الحاسوب يحتل مرتبة متقدمة في تصنيفات المؤشرات الرقمية وهو حالة تدل على الحرص لانتشار التكنولوجيا بكافة الدول على مستوي مجتمعاتها للانتقال لعملية التحول التي تتباين بمستويات تقدمها من دول لأخري نتيجة عدد من الاعتبارات أهمها البنية التحتية وتوافر الامكانيات اللوجستية في الدول.

## 2-الاقتصاد الرقمي في فلسطين:

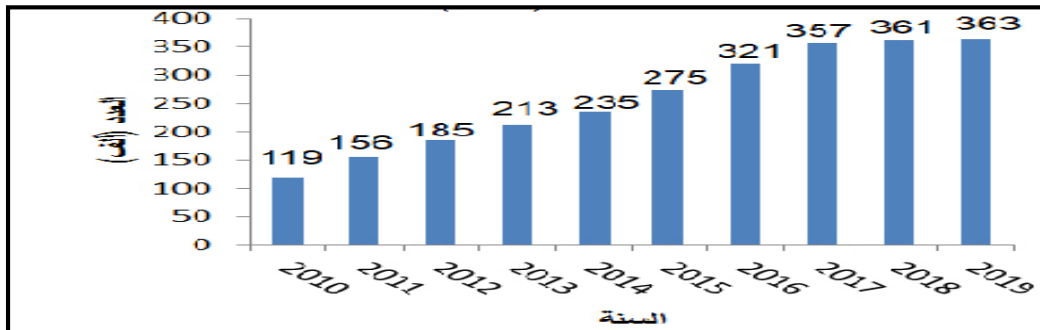
لا يزال الاقتصاد الفلسطيني يعاني لارتباطه بالاقتصاد الاسرائيلي واستخدامه بنية تحتية تسيطر عليها اسرائيل التي لا تزال تحتل فلسطين حيث منذ انسحاب اسرائيل من قطاع غزة واريحيا ضمن اتفاقية اوسلوا ما زالت تسيطر اسرائيل بموجب اتفاقيات دولية مجحفة على معظم الاقتصاديات التي يعتبر قطاع الاتصالات والانترنت جزء منها حيث لا تزال الشركات الاسرائيلية تمثل المزود الرئيسي للخدمات وهو يشكل عائقاً حقيقياً لعملية التطور في قطاع الاتصالات فلا تزال ترتبط شبكات الاراضي الفلسطينية بالكابلات الممتدة من اسرائيل تحت حجج أمنية واهية ورغم وجود بعض الشركات الفلسطينية التي تقدم الخدمات إلا إنها عبارة عن وسيط كونه لا يمتلك كافة المقومات القادرة على التحرر من التبعية الاسرائيلية و تتطلع فلسطين مثل كافة البلدان تحقيق نتائج متقدمة في الاستثمار بالاقتصاد الرقمي فهي تسعى لمواكبة التطور التكنولوجي العالمي لتعزيز المكانة الدولية لفلسطين حيث ما زالت فلسطين تحتل مراتب متدنية في المؤشرات الدولية للاقتصاد الرقمي نتيجة للاحتلال الاسرائيلي وسيطرته على كافة المنافذ ومنع عملية التطور الا أن هناك اهتمام خلال السنوات الاخيرة على مستوى التعليم والتخصصات العلمية التي تشير لمدي الاهتمام بالتحول للاقتصاد الرقمي ، إن بعض المؤشرات تدلل على أن هناك تقدم بالتحول الرقمي فقد قدر عدد المشتركين في الاتصالات الخلوية المتنقلة في فلسطين بنهاية 2019 ما يقارب 4.2 مليون اشتراك و يظهر ذلك بمعدل انتشار الهاتف النقال لكل 100 من السكان حيث بلغ 85 هاتف لكل 100 من السكان بنهاية عام 2019 وهو يدل على مستوى متقدم لفلسطين رغم العقبات التي تحاول تجاوزها لأجل تحقيق تقدم بمؤشرات التحول الرقمي على المستوى العالمي و الشكل رقم (3) يوضح عدد خطوط الهاتف الخلوية الناقلة في فلسطين 2010-2019 (الموسوعة الحرة، 2020) .

شكل رقم (3) إجمالي عدد خطوط الهواتف الخلوية الناقلة في فلسطين 2010-2019 بالآلاف



المصدر: الجهاز الاحصائي الفلسطيني إطلاع 2020/11/15 <http://www.pcbs.gov.ps>

شكل رقم (4) عدد مشتركى الانترنت فائق السرعة في فلسطين 2010-2019 بالآلاف



المصدر: الجهاز الإحصائي الفلسطيني إطلاع 2020/11/10 <http://www.pcbs.gov.ps>

تشير بيانات الأشكال السابقة بأن هناك تطور وازدياد بعدد استخدام الوسائل التكنولوجية وأدواتها في فلسطين وهو ما يؤسس لتشكيل قاعدة يمكن البناء عليها للتحوّل الرقمي خاصة أن نسبة التعليم في فلسطين مرتفعة مقارنة مع باقي الدول النامية وهو أمر يزيد الوعي بضرورة التحوّل للاقتصاد الرقمي وإسهاماته بالتنمية والتحرر من التبعية الإسرائيلية وتطوير النظام المصرفي الذي يبذل جهوداً متواصلة لأجل تطوير المصارف، إن علاقة الاقتصاد الرقمي مركبة لا يمكن أن يتطور دون تعاون عدد من الركائز التي تساهم بتطويره فمن خلال الاهتمام الحكومي بذلك وتطوير التعليم وخاصة إدخال البرامج التعليمية المتطورة بالدراسات العليا وتوفير التمويل القادر على دفع عجلة التحوّل للأمام بمشاركة القطاع الخاص يمكن من خلال العناصر والمرتكزات بناء نظام متقدم للانطلاق لنظام الاقتصاد الرقمي.

## 2-1 آفاق الاقتصاد الرقمي في فلسطين:

الاقتصاد الرقمي ليس سوى جزءاً من التغيرات في النظم الاقتصادية التي جاءت استجابة لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما رافقها من تغيرات هائلة في جميع أنحاء العالم على مدي العقود الثلاثة الماضية وقد لحقت فلسطين بهذا الركب حيث شهدت العشرين عاماً السابقة نمواً كبيراً في مستوى انتشار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف المجالات واليوم أصبحت منتجات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينية أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية وبالتالي نشهد في الوقت الحالي إقبال شركات إسرائيلية ودولية على إسناد خدمات تعهد إلى شركات فلسطينية في المجالات المذكورة لقد حققت فلسطين قفزات نوعية نحو التحوّل للاقتصاد الرقمي والابتكار فمن المؤشرات الواعدة في هذا المجال تلك البيانات حول النمو الكبير في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب المهني والنمو السريع في عدد المشاريع الريادية والشركات الناشئة والانتشار الواسع لاستخدام المعلومات والاتصالات من قبل الأفراد والشركات وزيادة النقاش حول الابتكار والابداع ونمو أنشطة البحث والتطوير وارتفاع الإقبال على إنتاج المعرفة في المؤسسات الأكاديمية ومع ذلك بقي نظام الابتكار غير منظم ويعاني من التشطي حيث هناك العديد من اللاعبين والكثير من المنافسة وتكرار للأفكار وضعف في التنسيق والتعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام والأوساط الأكاديمية وغيرها من التحديات وعلى الرغم من النمو الملحوظ في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلا أن صناع القرار لم يستطيعوا حتى الآن استغلال هذا النمو للبدء بالتحوّل الرقمي (رجا الخالدي وآخرون، 2019، ص7) ، إن التطورات المتقدمة في النظام المصرفي الفلسطيني أتت نتيجة الجهود التي تبذل في تقليل الفجوة في التطورات التكنولوجية بين الدول النامية مثل فلسطين والدول المتقدمة حيث بلا شك إن تطبيق الاقتصاد الرقمي يحقق ميزة تنافسية على مستويات جودة الاداء وسرعة الإنجاز وهو ما يصبوا اليه النظام المصرفي الفلسطيني من عملية التحوّل الرقمي من خلال تطبيق ذلك بالوسائل الالكترونية في المعاملات المصرفية.

## 3- المفاهيم الأساسية للنظام المصرفي:

### 3-1 تعريف النظام المصرفي:

هو مجموعة البنوك التي تعمل في بلد ما يتم وتعامل بالائتمان تتم من خلاله العمليات المصرفية حيث وينظم كافة العمليات المالية حيث تطور النظام المصرفي في أداء مهامه لمراحل متطورة من خلال مؤسسات خاصة من توظيف رأس المال وتشجيع الادخار وتوفير غطاء للنقد.

### 3-2 وظائف النظام المصرفي:

يتسم النظام المصرفي بعدد من الوظائف التي يمكن من خلالها فهم الغاية من ذلك النظام حيث لا يمكن حصرها كافة ببعض النقاط التي يمكن سرد بعضاً منها نتيجة لطبيعة كل دولة على حدا وخصائصها والتغيرات المستمرة على مستويات العلاقات المالية والمصرفية حيث نسرّد بعض الوظائف للنظام المصرفي على النحو التالي:

- تقديم الائتمان اللازم لتمويل شراء السلع والحصول على الخدمات وتمويل الاستثمارات الرأسمالية كإقامة المباني والإنشاءات وهذه الاستثمارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية للموارد المتاحة للمجتمع وبالتالي رفع مستوى معيشة الأفراد؛
- دفع المستحقات وأداء الالتزامات حيث يزود الجهاز المصرفي بوسيلة لأداء الالتزامات في شكل عملة نقدية وشيكات ووسائل الدفع الحديثة كنظام السحب المشترك والدفع عن طريق التليفون وغيرها من الأجهزة الالكترونية
- خلق النقود والذي ينشأ من خلال منح الائتمان وأداء الالتزامات بوسائل الدفع المبتكرة؛
- الادخار فالجهاز المصرفي يخلق منافذ للادخار من جانب الأفراد أو المؤسسات مما يؤدي إلى تأجيل الاستهلاك في الوقت الحاضر والاتجاه نحو الاستثمار (عثماني صليحة، بن غادة إسمهان، 2016، ص16).
- يمثل صمام الأمان للمودعين ومراقب لكافة الأعمال المصرفية وضابط للأعمال المالية.

### 3-3 أهمية النظام المصرفي:

للنظام المصرفي أهمية كونه يمثل عصب الاقتصاد في أي بلد فعن طريقة يتم منح التسهيلات الائتمانية والقروض للمصارف وهو يحقق عملية التوازن الاقتصادي كما ان النظام المصرفي عنصر مؤثر وفعال في جذب المستثمرين من خلال تأثيره على الأسواق التنافسية إن امتلاك النظام المصرفي وسائل تقنية وتكنولوجية تجعله يتصدر مكانه متقدمة على المستوى الدول ،إن أهمية النظام المصرفي تكمن في توفير التمويل اللازم لاستمرارية من خلال كونه الموفق بين طالبي الأموال وعارضيه حيث من خلال وساطته تزيد سيولة الاقتصاد ،كما أن النظام المصرفي يقدم أصول مالية تتفاوت في مستويات مخاطرتها وشروطها وبذلك يلبي كافة رغبات المستثمرين وتوجهاتهم الاستثمارية والمالية.

### 3-4-النظام المصرفي الفلسطيني:

يعد الجهاز المصرفي الفلسطيني جهازاً حديث العهد فقد تعرض هذا الجهاز لانتكاسات عدة عرضته إلى الضعف أحياناً وللتدمير أحياناً أخرى بسبب ما مرت به الأراضي الفلسطينية من أحداث سياسية عبر العقود الزمنية حيث لم يشكل الجهاز بشكله المنظم إلا بعد توقيع اتفاقية السلام بين منظمة التحرير وإسرائيل نتيجة لهذا الاتفاق تأسست سلطة النقد الفلسطينية في عام 1994 لتقوم مقام البنك المركزي حيث فتحت عدد من البنوك التجارية والاسلامية المحلية والعربية ومؤسسات الإقراض وسوق فلسطين للأوراق المالية والعديد من الشركات الواسطة التابعة له وتقوم سلطة النقد الفلسطينية في عملية إدارة الجهاز المصرفي الفلسطيني والمؤسسات المالية من حيث الإشراف والرقابة ،وتحتاج هذه المهمة لوجود جهاز مصرفي فعال قادر على أن يلعب دوراً في عملية التنمية الاقتصادية من جهة وكذلك أن يكون قادراً على مجاراة التطورات والتغيرات المحلية والاقليمية من جهة أخرى(عمر محمود أبو عيدة، 2017، ص153).

### 3-5 مصارف القطاع المصرفي في فلسطين

إن عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية وفروعها تطور بشكل ملحوظ و انعكس ذلك على المنافسة المصرفية الذي أدى بدوره لزيادة في معدلات الكثافة المصرفية، حيث أن مدي الكثافة المصرفية في الاقتصاد من خلال التطور الكمي والنوعي سيكون له أثر كبير في تركيبة عرض النقد فيه فكلما كانت الكثافة المصرفية عالية زاد حجم الودائع وشبة النقد فيه وشكل القسم الأكبر من عرض النقد والعكس صحيح في حالة الاقتصاد الذي لا يمتلك كثافة مصرفية جيدة ،وتحاول المصارف الفلسطينية لمواكبة التطورات التكنولوجية والتحول الرقمي لكن لا زالت في بداية الطريق كون هناك مساحة شاسعة باستخدام التقنيات في الدول المتقدمة مقارنة بالأراضي الفلسطينية المرتبط اقتصادها بالاحتلال الاسرائيلي والذي يفرض شروطاً وعراقيل على عملية النمو تحت ذرائع واهيه.

**جدول رقم (1) عديدة المصارف في فلسطين**

| البيان / عدد المصارف  | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|-----------------------|------|------|------|------|------|
| المصارف المحلية       | 7    | 7    | 7    | 7    | 7    |
| المصارف الوافدة ومنها | 9    | 8    | 8    | 7    | 7    |
| المصارف الأردنية      | 7    | 7    | 7    | 6    | 6    |
| المصارف المصرية       | 1    | 1    | 1    | 1    | 1    |
| المصارف الأجنبية      | 1    | 0    | 0    | 0    | 0    |
| الإجمالي              | 16   | 15   | 15   | 14   | 14   |
| عدد الفروع والمكاتب   |      |      |      |      |      |
| المصارف المحلية       | 155  | 187  | 209  | 227  | 239  |
| المصارف الوافدة ومنها | 119  | 122  | 128  | 124  | 131  |
| المصارف الأردنية      | 112  | 116  | 121  | 117  | 124  |
| المصارف المصرية       | 6    | 6    | 7    | 7    | 7    |
| المصارف الأجنبية      | 1    | 0    | 0    | 0    | 0    |
| الإجمالي              | 274  | 309  | 337  | 351  | 370  |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2019، دائرة الابحاث والسياسة النقدية، ص106

#### 4-الصيرفة الإلكترونية:

مرت عملية الصيرفة بمحطات مختلفة فهناك من يرجح بأنها نشأت في بداية الثمانينات مع ظهور النقد الالكتروني حيث برز مفهوم تزاوج النقد بالالكترونيك حيث تعتبر البطاقات الذكية من أهم مظاهرها وتمثل التطورات التكنولوجية نقلة نوعية في عمل المصارف وخدماتها المصرفية حيث عثرت البنوك على وسيلة تستطيع من خلالها إنجاز المعاملات وربط الحسابات دون جهد وبهذا التطور أصبح هناك إنجاز العمليات المالية دون تحريك للنقد المالي.

#### 4-1 تعريف الصيرفة الالكترونية:

هي كل المعاملات المصرفية الالكترونية أو العمليات التي تتم من خلال استخدام التطورات التكنولوجية والاتصالات من خلال الوسائل المتاحة (الهاتف، اللاب توب، الصراف الآلي....) أو باستخدام البطاقات الذكية لتقديم خدمات مصرفية بسرعة أكبر وبأي وقت يناسب العميل دون الحاجة للتعامل مع العناصر البشرية.

#### 4-2 تحديات الصيرفة الإلكترونية: تتمثل فيما يلي:

- الأمية المعلوماتية وضعف استخدام الحاسوب والانتشار النسبي لوسائل الاتصال عن بعد؛
- صعوبة التنسيق بين البنوك وإيجاد آليات مناسبة للتعاون في مجال أساليب تفعيل عمليات الصيرفة الالكترونية والدعوة إلى عقد اجتماعات يناقش من خلالها وضع الخدمات الإلكترونية وآفاقها المستقبلية؛

- صعوبة النظر إلى برامج ومقررات واستراتيجيات المؤسسة البنكية وضعف تحديث برامج جودة خدماتها المالية، فلا بد من إدخال أنظمة تقنية المعلومات ونظم الاتصالات وهندسة البرمجيات (الحاسوب) وبلاستعانة ببرامج الإدارة الإلكترونية؛
  - ضرورة إعادة هندسة العمليات والوظائف البنكية والإدارية بسبب رفع نسبة مخاطر البيانات، ويعد هذا تحدياً للبنوك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إدارة البيانات، وبالتالي لا بد من وضع سياسات وخطط جديدة للتعامل مع المخاطر الناجمة عن تقنيات الخدمة الإلكترونية (محمد تركي عبد العباس، 2009، ص73).
- 4-3 عوامل نجاح الصيرفة الإلكترونية:**

- ضرورة قيام البنك بدور توعوي أكبر للتعريف بالخدمات البنكية الإلكترونية؛
- عمل دورات لتطوير مهارات وقدرات موظفي البنك؛
- العمل على تحسين وتطوير الموقع الإلكتروني للبنك على شبكة الانترنت؛
- إعفاء الخدمات البنكية الإلكترونية من أي رسوم؛
- قيام الحكومة والمؤسسات المالية بتوفير بنية تحتية مناسبة؛
- وضع تنظيمات قياسية تسمح بالربط بين مختلف الجهات والعالم ككل؛ (منصوري الزين، 2011، ص7).

#### **4-4 الصيرفة الإلكترونية وتطور النظام المصرفي الفلسطيني:**

تبدل المصارف الفلسطينية بهذا كبراً بتطوير النظام المصرفي من خلال تقديم خدمات بنكية إلكترونية تتماشى مع التطورات العالمية في المصارف حيث الثورة المعلوماتية والتكنولوجية فالنظام المصرفي الفلسطيني رغم معاناته من جراء الممارسات الإسرائيلية والتهديدات البيئية بعدم الاستقرار إلا أن استطاع التقدم نحو التحول الرقمي حيث اصدار البطاقات الذكية والتعامل باستخدام آلات الصرافة يدل على الخطوات التي تمضي بها المصارف الفلسطينية نحو الصيرفة الإلكترونية وتطوير النظام المصرفي، لا شك بأن هناك ضبابية بالتشريعات والقوانين في التعامل مع المعاملات المصرفية الإلكترونية فيما يخص المقاضاة البنكية يجعل هناك عزوف من قبل العملاء على التعامل بالصيرفة الإلكترونية رغم أن الصيرفة الإلكترونية الفلسطينية تتيح للعملاء والمستخدمين إجراء معاملاتهم في كافة الأوقات خاصة في ظروف عدم الاستقرار التي تمر بها الأراضي الفلسطينية بين الفينة والأخرى وتمكنهم من إنجاز معاملتهم وفق مبادئ السرية والشفافية، إلا أن هناك خوف من عدم أمانها وإمكانية اختراق الحسابات كون لا يوجد نظام إلكتروني كامل. لقد ازدادت عدد أجهزة الصراف الآلي في فلسطين عام 2018 إلى (715) صراف مقارنة بالعام السابق حيث ارتفعت نسبة الأعداد بأجهزة الصرافة الإلكترونية عن العام السابق بما يقارب 25% وهو مؤشر يدل على تطور وانتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية، كما يشير ذلك للجهود التي تبذل لأجل تطوير البنية المصرفية للتحول للاقتصاد الرقمي، ويمثل جدول رقم (2) أدناه المستويات المتقدمة في الخدمات الإلكترونية للارتقاء بمستوي النظام المصرفي لتعزيز عملية التنمية الاقتصادية (سلطة النقد، 2017، ص 20).

إن سلطة النقد تعمل باستمرار على تطوير البنية التحتية لازدياد مشترك الخدمات الإلكترونية كما تم تطوير الانظمة المصرفية والرقابية، مثل نظام المعلومات الائتمانية ونظام الشيكات المعادة الآلي ونظام تصنيف المقترضين ونظام

المدفوعات الوطني (براق) ونظام المعلومات الجغرافية (GIS) وقد أسهمت هذه الأنظمة بشكل ملحوظ في تطوير الجهاز المصرفي، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الفلسطيني والنظام المصرفي خاصة، إن التجهيزات والمتطلبات التقنية وتعزيز مستويات الوعي لتقديم مثل هذا النوع من الخدمات الالكترونية بما يتوافق مع احتياجات المجتمع المحلي بأسعار منافسة وخدمات متطورة يأتي ضمن استراتيجية تعزيز استخدام التقنيات المالية لأهمية دورها في تعزيز الشمول المالي ولتحفيز استخدام الانترنت العمليات المالية، كما إن ادخال المزيد من الخدمات المصرفية الالكترونية يسهم بتطوير النظام المصرفي ومواكبته للمعايير الدولية في استخدام التكنولوجيا فلا زالت الجهود المكثفة مستمرة لتعزيز وسائل الدفع الالكتروني للحد من النقد بما في ذلك انجاز المعاملات المالية المحلية للقطاعين العام والخاص، إن عملية الأتمته هي حتمية لا يمكن الهروب منها لكن معوقات الاحتلال تسبب في تأخرها إضافة للانقسام الفلسطيني الذي يعزز من الضعف في استكمال تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية (سلطة النقد، 2020).

#### جدول رقم (2) مؤشرات تطوير النظام المصرفي

| البيان                           | 2014    | 2015    | 2016    | 2017    | 2018    |
|----------------------------------|---------|---------|---------|---------|---------|
| عدد أجهزة الصراف الآلي           | 592     | 622     | 644     | 690     | 715     |
| عدد نقاط البيع                   | 5.987   | 6253    | 5.579   | 5.660   | 6.780   |
| عدد بطاقات (Credit cards)        | 82.830  | 118.019 | 98.041  | 103.057 | 105.216 |
| عدد بطاقات (Debit cards)         | 466.789 | 547.019 | 695.120 | 816.329 | 866.812 |
| عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي | 189.414 | 165.763 | 132.772 | 114.966 | 128.095 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية. (2019) التقرير السنوي، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، تموز 2019، ص 107

#### 4-5 تأثير الصيرفة الالكترونية على النظام المصرفي الفلسطيني:

إن استخدام الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الفلسطيني يمكن النظام من التطور والتحول للاقتصاد الرقمي الذي بات أمراً حتمياً في دول العالم، ومن هذا المنطلق فإن هناك انعكاسات ايجابية نتيجة استخدام الصيرفة الالكترونية يمكن ايجازها على النحو التالي:

- تقليل الاعتماد على العناصر البشرية الفلسطينية والتوجه نحو الأتمته لمواكبه التطور العالمي.
- سرعة إنجاز كافة المعاملات في ظل إجراءات الاحتلال بمنع الوصول للبنوك الفلسطينية.
- خفض مستوى التكلفة التي تكون على عاتق المصارف الفلسطينية في أداء الخدمات والاجراءات.
- تحقيق عائدات مرتفعة بمستويات الأرباح في المصارف الفلسطينية.
- تحسين التصنيف الدولي للنظام المصرفي الفلسطيني مجال تكنولوجيا المعلومات (سلطة النقد، 2019)

#### 4-6 التحديات التي تواجه تطبيق الصيرفة الالكترونية في كافة أرجاء فلسطين

- إن أبرز القيود والمعوقات لتطوير القطاع التكنولوجي وقطاع الاتصال الاحتلال الإسرائيلي.
- تقييد الطيف الكهرومغناطيسي وعدم منح ترددات الأجيال الحديثة للأراضي الفلسطينية.
- إعاقة دخول الأجهزة المتخصصة في التطوير التكنولوجي الفلسطيني تحت ذرائع أمنية.
- سيطرة الشركات الاسرائيلية على الأسواق الفلسطينية.
- الهيمنة على الفضاء التكنولوجي الفلسطيني.
- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الاراضي الفلسطينية (سلطة النقد، 2019):

#### 4-7 مؤشرات مساهمة الصيرفة الالكترونية بالقطاع المصرفي الفلسطيني:

لا تزال فلسطين تبذل جهوداً متواصلة من خلال المحاولات المستمرة مع إسرائيل كطرف في الاتفاقيات الاقتصادية لإدخال المعدات، حيث يلاحظ تطور في انتشار أجهزة الصيرفة الالكترونية في المناطق الفلسطينية ولعل دخول التكنولوجيا في القطاع المصرفي الفلسطيني وفي المعاملات المالية من خلال الصيرفة الالكترونية يشير لإسهاماتها في تطور القطاع المصرفي وتوسيع أفاق النظام المصرفي حيث أن الخدمات والمنتجات الالكترونية، مثل خدمات الائتمان والإيداع، وخدمات المدفوعات والتسوية، وإدارة الاستثمار، والاستفسارات الهاتفية تساهم بتوسيع الافاق نحو مواكبة المعايير العالمية إضافة إلى أن الجهود لا زالت تبذل لتفعيل التطبيقات البنكية عبر الهواتف الخلوية والرسائل الالكترونية في سبيل توسيع الكثافة المصرفية على مستوى فلسطين رغم كافة المعوقات، كما إن الصيرفة الالكترونية من خلال خدماتها وأجهزتها وتقنياتها تفتح الأبواب المغلقة للنظام المصرفي الفلسطيني خاصة في ظل تعقد البيئة المالية والمصرفية في ظل هيمنة الاحتلال على الفضاء الالكتروني وتأكيد على الحقوق المالية والتقنية والتكنولوجية للنظام المصرفي الفلسطيني (سلطة النقد، 2019).

#### خاتمة:

إن التغيرات العالمية في بيئة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أحدثت مفاهيم حديثة تتواكب مع الثورة المعلوماتية حيث بات هناك مفهوم يعرف بالاقتصاد الرقمي وأصبحت المنافسة العالمية للتحويل الرقمي على أشدها وسعت الدول النامية لمحاولة أن يكون لها موضع قدم بهذه النهضة من خلال تهيئة البنية التحتية فمن خلال الاقتصاد الرقمي تم الاستثمار بالقطاع المصرفي من خلال رقمية البيانات والمعلومات حيث تم استثمار الثورة المعلوماتية في تطوير النظام المصرفي من خلال الصيرفة الالكترونية التي تعد إحدى الوسائل الالكترونية وتعتبر فلسطين إحدى الدول التي تواكب تطورات التكنولوجيا لكن هناك معوقات في أولها الاحتلال الإسرائيلي والاتفاقيات الاقتصادية مع الاحتلال الذي يسعى جاهدا لمنع التطورات التكنولوجية في الأراضي الفلسطينية تحت ذرائع أمنية .

#### النتائج:

- يمثل الاحتلال العقبة الرئيسية أمام عملية النمو والتطور للنظام المصرفي الفلسطيني.
- عملية التحويل الرقمي تحتاج لجهود وتشبيك بين الحكومة والتعليم والتمويل والقطاع الخاص بالإضافة للتحرر من الاتفاقية الاقتصادية مع الاحتلال.
- هناك حاجة للاستقرار السياسي في الأراضي الفلسطينية ومنح الحق بدخول الاحتياجات اللوجستية المتطورة.
- التحويل الرقمي المصرفي لا يزال حديث العهد ويحتاج للكثير لعملية مواكبة التطورات العالمية.
- استطاع النظام المصرفي رغم التوترات بالأراضي الفلسطينية الثبات وتحقيق مكاسب بالمجال المصرفي.
- الصيرفة الالكترونية في فلسطين تحتاج الكثير ليس على مجال دخول الآلات وإصدار البطاقات الذكية بل على مستويات الحوالات المالية العالمية نتيجة وجود الحصار والقيود الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني
- يعد الاقتصاد الرقمي من الوسائل التعامل المتطورة على المستويات المحلية والدولية يُمكن أصحاب العلاقة من تجاوز المعوقات للأنشطة الاقتصادية خاصة في ظل وجود ظل تقطيع الاوصال للمناطق الفلسطينية.

- الاقتصاد الرقمي يمثل انتاجية خاصة للقطاع المصرفي الفلسطيني نحو المعايير العالمية.
- ضعف الامكانيات التقنية والتشريعات القانونية يبطئ من عملية التطوير والتحول الرقمي في فلسطين.
- إن نجاح الصيرفة الالكترونية في فلسطين مرتبط بعدد من العوامل المترابطة.

#### التوصيات:

- العمل على تأسيس بنية تحتية وفق المعايير الدولية بمشاركة مع كافة الجهات.
- التحرر من تبعية الاقتصاد الاسرائيلي عبر تحديث الاتفاقيات الاقتصادية.
- تفعيل دور مؤسسات حقوق الانسان بالحقوق الفلسطينية على مستويات التقنيات وتكنولوجيا المعلومات
- تعديل التشريعات والقوانين المساهمة بتطوير الاقتصاد الرقمي والبنوك الالكترونية.
- التوافق مع شركات الانترنت والاتصالات بتوفير الخدمات بأسعار تشجع على لانتشار التكنولوجي.
- التوعية المصرفية لفوائد الصيرفة الالكترونية.
- وضع تحفيزات لاستعمال طريقة الدفع الالكتروني من قبل التجار بدلاً من الدفع النقدي.
- تطوير في المناهج التعليمية للمساهمة في زيادة الوعي بالاقتصاد الرقمي والتحول اليه.
- توفير التمويل اللازم للتشجيع على البحث العلمي في الدراسات العليا بتخصصات التكنولوجيا الرقيمة.

#### المصادر والمراجع:

1. اخلاص باقر هاشم النجار (2007) الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقيمة في الوطن العربي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، ص27.
2. جعفر جاسم (2013) مقدمة في الاقتصاد الرقمي، دار البداية للنشر، عمان، الأردن، ص23.
3. جلايله عبد الجليل، وافي ناجم، (2020)، آليات إدارة مخاطر الصيرفة الإلكترونية في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، الجزائر، العدد1، المجلد 4، الجزائر.
4. حسين العلمي. (2013) دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق التنمية المستدامة، ماجستير تخصص ادارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة قسنطينة، ص 06.
5. رجا الخالدي، رباح مراد، رامي عرفة وآخرون. (2019). الابتكار والاقتصاد الرقمي في فلسطين التحديات والفرص، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية(ماس)، فلسطين، ص7.
6. رحيم حسين. (2008) الاقتصاد المصرفي والمالي وواقع الخدمات البنكية الإلكترونية، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ص14.
7. سمير الشيخ علي(2002)،العولمة والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق، سوريا، العدد 1، المجلد 18، ص 222 .
8. سلطة النقد الفلسطينية. (2019). التقرير السنوي، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، ص106.
9. سلطة النقد الفلسطينية. (2017). تأثير التطور في النظام المالي الفلسطيني على النمو الاقتصادي في فلسطين (2008-2015)، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، ص20.
10. عثمانى صليحة، بن غادة أسهمان (2016) واقع النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، المركز الجامعي - بلحاج بوشعيب - عين تموشنت، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ص16.
11. عمر محمود أبو عيدة. (2017) أثر الجهاز المصرفي الفلسطيني في متغيرات الاستقرار الاقتصادي 1994-2014، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات والاقتصادية، فلسطين، عدد 7، مجلد2، كانون الثاني، ص 153.
12. فريدة يعدل (2007) تقنيات وسياسات التسعير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، ص143.

13. الموسوعة الحرة ويكيبيديا، تم الاطلاع بتاريخ 2020/11/14 على الرابط <https://ar.wikipedia.org/wiki>
14. الجهاز الاحصائي الفلسطيني، تم إطلاع بتاريخ 2020 / 11/10 على الرابط <http://www.pcbs.gov.ps>
15. محمد مدلول على (2020) الاقتصاد الرقمي رؤي وآفاق - البلدان العربية دراسة حالة ، مجلة جامعة بابل للعلوم البحتة والتطبيقية، العراق، العدد، 2، مجلد 28، ص 233
16. منصورى الزين، (2011)، وسائل وأنظمة الدفع والسداد الإلكتروني (عوامل الانتشار وشروط النجاح)، الملتقى العلمي الدولي الرابع يومي: 26-27 أبريل، الجزائر.
17. نبيل محمد عبد الجليل (2020)، دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز كفاءة القطاع المصرفي -دراسة تحليلية على المصارف التجارية في مدينة الجملي ليبيا (المؤتمر الدولي الافتراضي الأول - جامعة الزاوية، ليبيا، بعنوان التحول الرقمي في عصر المعرفة الواقع التحديات الانعكاسات، بتاريخ 2020/7/12)،
18. محمد تركي عبد العباس، (2009) دور الانترنت في تدعيم الصيرفة الالكترونية مدخل تحليلى لاستخدام الانترنت في الخدمة المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد، 14، مجلد 5، ص 73.